قضية الصراع العربي اليهودي

عبدالله أوجلان

الفهرس

تطور القبيلة اليهودية والعربية 7

المصالحة العربية الإسرائيلية يمكن ان تحقق السلام في الشرق الأوسط.....14

الدول القومية العربية وهيكلة إسرائيل 25

التناقض العربي– اليهودي 37

أزمة الشرق الأوسط، وحل العصرانية الديمقراطية 39

الثقافةُ الساميّة تحتلُّ مكانَها في التاريخِ المكتوب حوالي أعوام 2500 ق.م ضمن المستوياتِ الأولى عبرَ الهوياتِ الأكادية، البابليةِ، الآشورية، الكنعانية، والإسرائيلية. في حين تظهر الهويةُ العربية بوضوحٍ بعد ذلك بكثير، أي حوالي أعوام 500 ق.م. أما "الآراميون" و"العابيرو"، فهما اصطلاحان سومريان ومصريان على الأرجح.

يمكنُ النظرُ بعين الاحتمالِ الراجحِ إلى انصهارِ المجموعاتِ القاطنةِ في فينيقيا وفلسطين، بل وحتى في إسرائيل، داخل بوتقةِ اللغة والثقافة الساميّة فيما بعد (كالثقافة المصرية الفرعونية). كانت ثقافةُ شعوبِ البحرِ تلك والثقافةُ الآريةُ متداخلتَين في البداية. هذا وثمة دلائل تشير إلى زوالِ الحالاتِ الطبيعية الأولى لتلك الأقوامِ في خضمِّ موجاتِ الهجرةِ الساميّة.

تطور القبيلة اليهودية والعربية

يأتي الواقع العربي الإسـرائيلي ذا الجذور السـامية على رأس الظواهر التي شـغلت وسـتشـغل المنطقة كثيراً، إذ ترجع جذور المشكلة إلى أربعة آلاف سنة قبل الميلاد، وكانت الثقافة السامية في مرحلة التكون بين الألف التاسع والألف السادس قبل الميلاد، ومن ثم انتشرت باتجاه الشرق والغرب والشمال والجنوب، وكانت المناطق الداخلية لشـبه الجزيرة العربية التي ولدت فيها تمتلك مناخاً ملائماً منذ الألف التاسـع وحتى الألف الثالث قبل الميلاد، حيث أدى المناخ الملائم دوراً أساسياً في تكوين القبائل السامية التي أظهرت تأثيرها في جميع أنحاء شبه الجزيرة العربية وأفريقيا الشمالية وشرق البحر المتوسط وحتى ضاف نهر الفرات وجبال طوروس، وتشـكلت عدة لهجات سـامية مختلفة في هذه المرحلة. لقد أسـرع الجفاف الذي حدث في الألف الثالث قبل الميلاد في نزوح القبائل نحو المناطق الملائمة للعيش وكانت بموقع

القوة العاملة الأساسية في تكوين الحضارة المصرية والسومرية. وكانت من أولى القبائل التي عملت بالتجارة بين تلك الحضارتين وفيما بينها. لقد أطلق السومريون على هذه القبائل التي توجهت إليهم اسم العموريين"الغربيين"، أما المصريون فقد أطلقوا عليها اسم أبيرو (وتعني القبائل الصحراوية ومن هنا يأتي أساس كلمة عبري). حكم العموريون السومريين تماماً في عصر الأكاديين والبابليين والآشوريين، أما العبريون فقد تراوحوا صعوداً وهبوطاً بين الاثنين. وفي الوقت الذي كان فيه إبراهيم ينزل من أور و"معناها المدينة ذات التلال" أورفا، يخرج موسى من مصر حيث كانت حرب تحرير ضد الحضارة العبودية إلى حد ما، وانتهت هذه المرحلة بظهور الأديان التوحيدية نتيجة التأثير المكثف من الحضارتين.

يكتسب الدين التوحيدي أهمية من ناحية الحياة الروتينية للقبائل وحاجتها للتوحيد أمام تعدد الآلهة عند المصريين والسومريين. إذ لا يمكن توحيد وتسيير القبائل إلا عن طريق الإيمان بإله واحد وصارم. لقد أدت تأثيرات ظروف شبه الجزيرة

العربية دوراً مصـيرياً في هذا الظهور الديني، ونفهم أنه تم الوصـول إلى هذه المرحلة بعد الأديان المتعددة الآلهـة والطوطميـة من خلال حرب تكوين الأديـان التوحيدية. إن المرحلة التي بدأها إبراهيم قد أصـبحت دين القوم مع موسـى، ودينـاً كونياً مع عيسـى وأصـبح دين العرب مع محمد، ودين الإنسـانية لآخر مرة، إن ما قام به عيسـى باسـم الفقراء قد قام به محمد باسـم التجار، أي باسم الطبقة الوسطى. ونسبة لكونية هذه الطبقات يظهر الاثنان قوة تطور كدين كوني.

أدى إصـرار اليهود على دين القوم لأن يصـبحوا أحد العناصـــر الكبرى في التغيير التـاريخي. فاليهوديـة بجانبها هذا هي في موقع القوة الأســـاســـية للتحول والإرغام والتحريض في صـدر الإنسـانية، وتواصـل دورها هذا منذ ظهورها وحتى الآن

لقد ظهر العرب كآخر جيل للقبائل الصـــحراوية على ســـاحة التـاريخ بعد أن قاموا بـانفجـار كبير مع قيام النبي محمد بتجديد دين النبي إبراهيم، ويشكل الإسلام والله والقوميـة العربيـة هويـة و نســـيجـاً إيديولوجيـاً مترابطـاً بـإحكـام، وفي الواقع وكمـا يتضـــح من الناحيتين العرقية والدينية، فإنهم أقرباء لليهود، ويأتي

ازدياد التناقض فيما بينهم من التمايز الطبقي. وتقدم الصراع خطوة إلى الأمام بين اليهود الذين أصبحوا أثرياء من التجارة، والعرب الذين يعبرون عن آخر اتحاد للقبائل الصحراوية مع ظهور الإسلام. في الحقيقة لقد بدأت هذه المرحلة مع إبراهيم الذي قام بإنطلاقات ضد ملوك المدن السومرية الأغنى من العبريين، كما وجه موسى نفس القبائل العبرية الفقيرة ضد الملكية المصرية. ويتواصل هذا النوع من الصراعات في إسرائيل الحالية، ولم يكن هذا الصراع أقل من صراع الهلينيين مع الرومانيين، والبابليين مع الآشوريين. إذ تعود الخبرة اليهودية الكبيرة في التاريخ إلى الدروس التي تلقوها من هذا الصراع و قوة التجارة. لقد تعرض اليهود إلى أكبر تهجير من قبل الرومانيين بعد الذي تعرضوا له على يد البابليين، وانتشروا في جميع أنحاء العالم بعد عام 70 م.

إن امتلاك اليهود للذهن التجاري الأكثر مكراً في العالم، حرض المجتمعات التي أقاموا فيها وهذا ما أدى إلى تعرضهم للإبادة بنحو متكرر. وأصبح ظهور الدولة الإسرائيلية أمر لابد منه مع الفاشية

الألمانية الهتلرية، إن إسـرائيل هي تسـديد الأوسـاط المحيطـة وفي مقـدمتهـا العرب فـاتورة الإبـادة التي مارسـتها الفاشـية الألمانية بحق اليهود. ويأتي اليهود في مقـدمـة قـائمـة المجموعـات المؤثرة في تطور وانتشار الرأسمالية لا سيما في الحضـارة الأوروبية وأمريكا. ولهم تـأثير في التجارة والمال والعلم والفن وحتى في الأماكن الحسـاسـة في السـياسـة في جميع أنحاء العالم ،تقف وراءهم الحضـارة الرأسـمالية. لقد ازدادت تنـاقضـــاتهم مع العرب حول موضـــوع الأرض، ولا يمكن إزالة إسـرائيل لكن تحول شـكلها الموجود يمكن أن ينتج وســائلاً للحل، كما إن تحول القومية العربية أيضــاً شــرط. وفي حال العكس فإن وجود قوميتين قد يؤدي حتى الى اسـتخدام قنبلة ذرية جديدة. ولإسرائيل تفوق استراتيجي في هذا النمط من الحرب، لكن ذلك لن يفيد المجريات العملية.

وفي القدس تم تعقيد المشــكلة لتتحول الى ظلم كبير، والذي أدى الى ذلك هو التشبث بالقومية التي وصلت إلى طريق مســدود في جميع أنحاء العالم، وكأن هذه المدينة المقدسـة تحمل لعنة القومية والقبائلية السـابقة، إلا أن اسـمها يعني القدسـية وديار السـلام. فكما أدى

اليهود دوراً في ظهور أبوية الأديان التوحيدية، كذلك أدوا نفس الدور في ظهور القومية، ويعدون من اكثر الذين تضـرروا وأصـبحوا ضـحية لهذين المفهومين. بالإضـافة الى ذلك أدت التجارب التي عاشـها اليهود بين الحضارات إلى نشأتهم على قيم قوية في مجالات العلم والفن والاقتصـــاد، وابتداءً من كتابة الكتب المقدسة وكثير من المؤلفات لرجال العلم والفنون، فقد وصـلوا إلى قوة كبيرة من الناحية المادية والمعنوية، حتى كأنهم يحركون كل الإيديولوجيات والمؤسسات الأساسية على أصابعهم.

اما بالنسبة للعرب، فقد ظلوا متخلفين باعتبارهم آخر المجموعات الصحراوية السامية. لكن انتشارهم في جميع أنحاء شبه الجزيرة العربية وأفريقيا الشمالية، أدى إلى وصـــولهم لثروة وقوة نوعية من الناحية الجغرافية في الأقل، بذلك وقعت مجموعتان ساميتان في وضـــع المواجهة على الصـــعيد العالمي، فغدوا ضـــحايا ما خلقوه من دين وقومية، وبدأت تبتلعهم الوحوش التي خلقوها بأيديهم، ولذلك فإن تجاوز مواقفهما المعتمدة على الدين والقومية هو الحل الوحيد. إذ يجب على هاتين المجموعتين اللتين يمكن

أن تؤديا دوراً مهماً في الشـرق الأوسـط أن تتفقا في إطـار مقاييس الحضـــارة الديمقراطيـة، وهكذا فان المخرج الوحيد هو الفيدرالية المرنة بدلاً من الانقسام القومي والـديني، ويجـب برمجـة فيـدراليـة عربيـة إسـرائيلية تحت نظام اقتصـاد السـوق الحر مع حرية الكيانـات الثقافية ولأمد طويل، علماً بـأن الفيدرالية ضـرورية ايضـاً من أجل العرب المنقسمين إلى ثلاثة وعشـــرين دويلـة. فليس للاتحـاد العربي الموجود "الجـامعـة العربيـة" دوراً وظيفيـاً كمـا يجـب، بـل إن فيدرالية ديمقراطية عربية ـــ إسرائيلية ترغم العرب على التوحد تحت ســـقف واحد، ومن الواضـــح أن الشرق الأوسط برمته سيستفيد من هذه الفيدرالية عدا بعض الأطراف الرجعية، ويظهر أنه لا مفر من سير العلاقات العربيـة الإســـرائيلية نحو الحل تحت ظل فيدرالية في القرن الواحد والعشـرين، ويمكن للتجربة الـديمقراطيـة لإســـرائيـل في العـالم أن تؤدي دوراً تاريخياً في دمقرطة العرب.

المصالحة العربية الإسرائيلية يمكن ان تحقق السلام في الشرق الأوسط

لا مفر من ممارسة العلمانية بعمق كجزء لا يتجزأ من هذا التحول الديمقراطي، حيث بات من الضروري تجاوز التخريب والتخلف الذي يجري باسم الدين منذ آلاف السنين، من خلال إصلاحات دينية شاملة، بالإضافة إلى الإصلاحات الدينية فان نجاح العلمانية سيعطي دفعاً للتحول الديمقراطي، كما يستمد منه القوة أيضاً، ويجب تجاوز الإيديولوجية القومية أيضاً، فعندما يتم تجاوز الإيديولوجيات التي تحرض على الصراع في هاتين الساحتين، حينها فان فلسفة الحرية والوحدة العادلة المعتمدة على الدين والحرية ستكتسب الصلاحية، وستجلب هذه المفاهيم الفلسفية الموجودة في أساس الحضارة الديمقراطية السلام والتسامح، في هذه الحالة سيتحقق الوفاق العربي ـــ الإسرائيلي والوحدة الديمقراطية بدلاً من

الصراع، وسيؤثر هذا التطور على الشرق الأوسط والعالم بأكمله.

سيكون الوفاق العربي ـ الإسرائيلي خطوة كبيرة على طريق السلام والوحدة الديمقراطية في الشرق الأوسط، وستكتسب الأطروحة المضادة لأطروحة الحضارة الديمقراطية الأوروبية التي تستمد غذائها من الشرق الأوسط، قوة كبيرة من خلال الوفاق المذكور، وسيكون لها تأثير تسلسلي في العالم اجمع، كما ستسهم المرحلة الجديدة التي تبنى على أساس الفيدرالية الديمقراطية في أن يسير الشرق الأوسط نحو تركيب الحضارة الديمقراطية وإلى مرحلة حضارية تليق بتاريخه. حقاً إن النتائج التاريخية للاتفاق العربي ـــ الإسرائيلي مهمة جداً، لأن ذلك سيسرع من حل التناقضات الأخرى في المنطقة وسيضغط من أجل الحل الديمقراطي، فالتطور في هذا الاتجاه والذي نرى تأثيره منذ الآن سيكتسب طابعاً سائداً، ولا يمكن انتظار استمرار مرحلة الصراع في جو من عدم الوفاق مطولاً، لأن الظروف المحلية والإقليمية والدولية لن تتحمل هذا الوضع طويلاً، وسنرى أنه لا مفر من السلام المستند إلى

التحول الديمقراطي بين العرب أنفسهم، وبين العرب وإسرائيل وكل المنطقة في القرن الواحد والعشرين وتصاعده عبر حملة اقتصادية وفنية متطورة، هكذا سيكون للشرق الأوسط الذي سيكتسب قوة على هذا الأساس، إمكانية خلق تطورات تليق بتاريخه في كل العالم وتطوير الحضارة الديمقراطية نحو تركيبات جديدة.

شَهدَ الإسلامُ العربيُّ (بما فيه امتداداتُه التي في أفريقيا) على مدى تاريخِه تناقضاتٍ ضاريةً وصِداماتٍ حاميةَ الوطيس بين قوى السلطةِ والدولةِ وبين القوى الشعبيةِ الاجتماعية. وقد بدأَت تلك الصِّداماتُ وسيدُنا محمدٌ لا يزالُ على قيدِ الحياة. فالدينُ الإسلاميُّ (الذي هو أقربُ إلى أنْ يَكُونَ برنامجاً أيديولوجياً وسياسياً) يُولَدُ كثمرةٍ للصراعِ بين زعماءِ قبيلةٍ شديدةَ الفقر وينتمي إليها سيدُنا محمد (آل هاشم)، وبين قبيلةٍ أخرى فاحشةَ الغنى وتنحدرُ من النسَبِ الأثنيّ ذاتِه وشريحتُها العُليا راسخة. يحتدمُ الصراعُ بعد مماتِه، ويسفرُ عن مقتلِ ثلاثةِ خلفاء راشدين (عمر وعثمان وعليّ) من بين الأربعةِ الأوائل. في حين يوَفَّقُ معاويةُ ممثلاً للشريحةِ العليا

في تصيير ميولِه دولةً سلالية (دولة الأمويين) خلال تلك الفترة. وما يتبقى هم المُوالون لأهلِ البيتِ (لأسرةِ سيدِنا محمد) بصفتِهم قوةً اجتماعية، والخوارجُ بصفتِهم قوةً اجتماعيةً راديكاليةً للقبائلِ الأكثر فقراً وبؤساً. إنه أولُ انقسامٍ مجتمعيّ وطبقيٍ ودولتيٍ جادّ. وسيتصاعدُ مع مُضِيّ الوقت ليصلَ يومَنا الحاليّ.

يَقومُ إسلامُ السلطةِ بتعزيز نفسِه على شكلِ عددٍ لا حصرَ له من الدولِ والإمبراطورياتِ صغيرةِ الحجم، وبتحديدِ معاييرِه ورسم ملامحِه وشرعنةِ نفسِه (عن طريقِ الشريعةِ الإسلاميةِ والمذهبِ السُّنِّيّ). وبالمقابل، فإنّ المذاهبَ الإسلاميةَ المعارِضةَ للسلطة، تعملُ على توطيدِ حضورِها متجسداً في الخوارجِ وأنصارِ أهلِ البيت. يتجهُ الخوارجُ مع الزمن نحو التحولِ البدويّ باعتبارِهم أكثر شرائحِ المجتمعِ فقراً وحرماناً. والتحولُ البدويُّ بدورِه يعني بالأغلب التحولَ إلى كادحين قرويين ذوي أصولٍ ريفية، وإلى عناصر بروليتاريةٍ مَدينية. بمعنى آخر، فالتحولُ البروليتاريُّ لدى العربِ يُظهِرُ نفسَه بشكلٍ ملموسٍ في هيئةِ التحولِ البدويّ. ويستمرُّ ذلك بهذا المنوالِ حتى راهننا. أي إنّ البَدوَ في إقطاعيةِ

العصورِ الوسطى يتشاطرون حينها تاريخاً مشتركاً بتحولِهم إلى فلاحين وعمالٍ ضمن العصرِ الرأسماليّ المعاصر. بينما يُمَثِّلُ أنصارُ أهلِ البيتِ نوعاً من عربِ الطبقةِ الوسطى. وفي الحينِ الذي تستمرُّ فيه الشريحةُ المقهورةُ على مناهَضتِها للسلطةِ والدولة مُجَسِّدةً إياها في المجموعاتِ الشيعيةِ والعَلَويةِ الأكثرَ راديكالية؛ فإنّ الشرائحَ العليا تُواصِلُ حضورَها في أروقةِ وكياناتِ العديدِ من الدول. وتستمرُّ بحضورِها بكلِّ طَبائعِها الأوليةِ هذه كقوةٍ اجتماعيةٍ وسلطويةٍ منتشرةٍ بكثافةٍ أكبر على طولِ الأراضي الإسلامية، بدءاً من المغربِ إلى الهند وحتى بلدانِ لبنان وسوريا والعراق وإيران الحاليةِ بصورةٍ خاصة. أما إسلامُ السلطةِ التقليديّ، فأَلزَمَ نفسَه بمعاييرِ الدولةِ (الشريعة) منذ البداية، واكتسبَ الشرعية (التمذهب السُّنّيّ)، جاهداً إلى الوصولِ إلى حاضرِنا. من هنا، فالحقيقةُ الغائرةُ والشاملةُ للانفكاكِ بين المجتمعِ والسلطة، والذي عجزَ حتى الغطاءُ الإسلاميُّ المشتركُ عن إخفائِها أو قمعِها؛ هي التي تكمنُ وراء التمزقِ الشديدِ والصراعِ المحتدمِ القائمَين تاريخياً وراهناً بين المجتمعِ العربيّ وقوى الدولِ العربية.

بالمستطاع تدوينُ مجلداتٍ كثيرةٍ بشأنِ تأثيرِ هذه العناصرِ الأساسيةِ –إلى جانبِ العديدِ من الثانويةِ منها– في ظهورِ الإسلامِ. ما نَوَدُّ إيضاحه هنا هو أنّ الإسلامَ ثمرةُ الظروفِ الماديةِ والتاريخيةِ الوطيدة، وأنه لَم يَتَطَوَّر كـ"معجزةٍ في الصحراء". وبقدرِ ما تَرتَبِطُ قُوَّتُه بهذه الظروف، فكذلك شأنُ نقاطِ ضعفِه أيضاً. فهو ليس جَميعةً حضاريةً جديدةً على غرارِ الحضارةِ السومرية الأولى أو الرومانيةِ الأخيرة. بل يَطفَحُ جانبُه كحركةٍ عقائديةٍ وأخلاقية. فسيدنا محمد نفسُه ليس شخصيةً غامضةً مثلما إبراهيمُ وموسى وعيسى. فالكثيرُ من خصائصِه معلومة. ورسالتُه المتجسدةُ في "القرآن" لا تُخاطِبُ قوماً أو قبيلةً أو طبقةً معينة. بل تَستَهدِفُ البشريةَ جمعاء. ومصطلحُ "الله"، الذي يَردُ ذِكرُه في القرآنِ أكثر من المصطلحاتِ الأخرى، يشكلُ في حقيقة الأمرِ محورَ النشاطاتِ اللاهوتية. ومحمد قابعٌ في أعماقِ تأثيرِ هذا الاصطلاح، ويَعتَبِرُه "الربَّ"، أي سَيِّدَ العالَمين. هذه الكلمةُ مذكورةٌ بكثرة في الكتابِ المقدس. وكلمةُ الله ذاتُ الاصطلاحِ المجيدِ بهذا القدر، تُوَحِّدُ في محتواها سوسيولوجياً بين ألوهيةِ الطبيعةِ والألوهيةِ

المجتمعية. فالصفاتُ الحسنى التسعةُ والتسعون التي يَشْمَلُها ويتميز بها، هي تعبيرٌ عن التأثيرِ المشترَكِ للقوى الطبيعيةِ والاجتماعية. في حين أنّ "الأوامرَ والشرائعَ الأبدية" التي يَتَطَلَّعُ منسوبوه إلى فهمِها، تَحُفُّها هالةٌ من الغموض. وبقدرِ كونِ الأوصافِ ذاتِ المنشأِ الاجتماعي مَرحَلِيَّةً عابرة، فكذلك لا يُعَدّ كلُّ مظهرٍ طبيعيٍّ قانوناً بحَدِّ ذاتِه. بَيْدَ أنّ القَانونيةَ والتشريعاتِ هي ثمرةُ الإفراطِ في ضوابطِ وقواعدِ القبائليةِ اليهودية. إذ يُمكِنُ الحديثُ عن "النزعاتِ" والميولِ التي طالما يَغلُبُ طابعُها في المجتمع. سيؤدي هذا المفهومُ التشريعيُّ لاحقاً إلى التعصبِ الشديدِ في المجتمع الإسلامي. ربما أفادت الشرائعُ الصارمةُ في تجاوزِ الفوضويةِ القَبَليةِ وتحقيقِ التطورِ الاجتماعي. لكن، إذا وَضَعنا نصبَ العينِ تَسارُعَ التطورِ الاجتماعي، فسندرك تلقائياً مخاطرَ هذا المفهومِ لأجلِ الأمة.

إنّ مدى إيمانِ سيدنا محمد بالله يُعَيِّن قُوَّتَه الميتافيزيقية. وعلى الأقل، فاعترافُه بوجودِ قوةٍ تَفُوقُه، يجعله لا يُصابُ بمَرَضِ التَّأَلُّهِ الذي نَجِدُه سائداً في الحضاراتِ الممتدةِ من أيامِ سومر إلى عهدِ روما.

وإذا قارَنّا ذلك بالصراعِ الضاري الدائرِ حولَ ألوهيةِ عيسى، تَتَبَدّى مقاربةُ سيدنا محمد أكثرَ تقدمية. إلا أنّ عجزَه عن تَخَطّي الصرامةِ الموسوية يُشَكِّل جانبَه السلبي، الذي تُدفَعُ فاتورتُه الباهظة في الصراعِ العربيِّ–الإسرائيلي.

أما التساؤلُ عما إذا كانت الثقافةُ الماديةُ تَغْلُبُ على المجتمعِ الذي تَطَلَّعَ سيدنا محمدٌ إلى بنائِه، أم يَرجحُ فيه الجانبُ الأيديولوجي؟ فيَستَحِقُّ النقاش والدراسة. حسب رأيي، فبينما يَبرُزُ العنصرُ الأخلاقيُّ في المسيحية، فإننا نَجِدُ توازناً دقيقاً بينهما في الإسلام. ولَئِنْ كان يَحتوي العديدَ من النواقصِ ويتكاثرُ الجدلُ حوله، إلا أنّ تَعادُلَ الثقافتَين الماديةِ والمعنويةِ في الإسلام قد يُشَكِّلُ جانبَه المتين. بطبيعةِ الحال، فالحديثُ النبويُّ: "اعملْ لآخرتِكَ وكأنك تموتُ غداً، واعملْ لدُنياك وكأنك تعيشُ أبداً"، يَكشِفُ كفايةً عن هذه البنيةِ المتعادلة. الكلُّ على علمٍ بنَبذِه الأنظمةَ الرومانيةَ والبيزنطية والساسانية، بل وحتى الفرعونيةَ والنمرودية الكلاسيكية، وانتقادِه إياها بصرامة. إنه بجانبِه هذا ناقِدٌ قديرٌ للمدنية. إلا أنّ الشروطَ الماديةَ لعصرِه، وآفاقَه الأيديولوجية لا تَكفِي

للإعلانِ عن رؤيتِه بشـأنِ "المدنية". وهو بذلك شـبيهٌ بعَجزِ اشتراكيي زمانِنا عن تطويرِ البديلِ اللازم. لكنّ مناشدتَه الحثيثةَ إلى التشبثِ بالأخلاق، تُشيرُ إلى مدى إدراكِـه لأمراضِ مجتمعِ المـدنيـة. وهو بجـانبِـه هذا إصـلاحيٌّ عتيد، بل وثوريٌّ لا يَعتَرفُ بالمجتمعِ الذي تغيبُ فيه الأخلاق. والقواعدُ التي سَـنّها لسَـدِّ الطريقِ أمامَ الرّبا في رأسِ المال، أعاقَت التوجهَ نحو الوضـعِ المَرَضِـيّ للمجتمعِ الرأسمالي. انطلاقاً من هذه المزايا البنيويةِ لدى سـيدنا محمد، يمكننا مباشـرةً اسـتشـفافُ كَونِه أكثرَ تقدميةً من المســيحية واليهودية. فجُنوحُه إلى نَبـذِ العبوديـةِ أمرٌ معروف. وهو رحيمٌ عطوف، ومَيّالٌ إلى التحريرِ إلى أبعدِ حد. ورغمَ بُعدِ مقارباتِه عن الحريـةِ والمســـاواةِ فيمـا يَخُصُّ المرأة، إلا أنـه يَســـتـاءُ من العبوديـةِ الغائرةِ للمرأة، ويَمْقُتُها. وفيما يَتَعَلَّقُ بالخلاصـــةِ التي يمكننا اســـتِنباطُها من وجودِ العديدِ من الجواري والزوجاتِ لديه، فهي احتضـــانُه هـاتَين النزعتَين معـاً. لقـد كـان يَعتَرِفُ بـالمُلكِيـةِ والفوارقِ الطبقيّـةِ في المجتمع. لكنـه –كشـــخصٍ ديمقراطيٍّ اجتمـاعي– كـان يتطلعُ إلى سَـــدِّ الطريقِ

أمامَ الاحتكارِ وبَســـطِ النفوذِ الاجتماعي، وذلك عن طريقِ الإفراطِ في جبايةِ الضرائب والإتاوات.

إنّ نجـاحَـه في ممـارســـاتِـه الأُولى التي اعتُبِرَت مُعجِزويّة، قد عزَّزَ مِن ثقته بنفسِـه. هذا ويتسمُ طرازُ نشاطِ سيدنا محمد في المدينةِ المنورة بأهميةٍ مضاعفةٍ في موضـــوعنا. فالمكانُ المســـمى بالجامعِ يؤدي في الحقيقة وظيفةَ المجلسِ الديمقراطي. فكلُّ الاجتماعات التي تتداولُ جميعَ القضـــايا الاجتماعيةِ وتبحثُ عن سُـــبُلِ الحلِّ لها، كانت تُعقَد بدايةً في الجامع. وقد استمرَّ الجامعُ بدوره هذا إلى حينِ وفاةِ سيدِنا محمد. أما طقوسُ العبادة (الصـــلاة، الصـــيام، والزكاة)، فتندرجُ في نطاقِ النشـــاطاتِ التربوية الهادفةِ إلى تعزيزِ الشـخصـية. لا أحد يمكنه إنكارُ وجودِ انطلاقةٍ كهذه في جوهرِ الإسلام. واضحٌ وضوحَ الشمس أنه أحيا المجتمعَ الأخلاقيَّ والســياســيَّ بديناميةٍ وطيدة، وإنْ كان بغطاءٍ دينيٍّ محض. بناءً عليه، فإنْ أردنا الحديثَ عن حركةٍ محمديةٍ وإســـلاميةٍ حقيقية، فعلينا أنْ نقول: "يســتحيلُ إنكارُ حقيقةِ كَونِها تمرُّ مِن إعادةِ هيكلةِ المجتمعِ الأخلاقيّ والسـياسـيّ بالتأسـيسِ على الـديمقراطيـةِ التشـــاركيـةِ بهـدفِ تَخَطّي قضـــايـاه

الأســاســية". من المعلوم أنّ ســيدنا محمداً أَفرَطَ في بعضِ ممارساته رغم ترددِه الكبيرِ بشأنِها. وبالأخصّ ما يتعلقُ منها بموضـوعِ اليهود، ومسـألةِ القِبلة، وقتلِ جميعِ ذكورِ قبيلةِ بَني قُرَيظة اليهودية بالسيفِ بسببِ تحالُفها مع أرســتقراطيةِ قبيلةِ قريش على ســبيلِ المثال. فلو أنه وُجِدَ الحلُّ السـليمُ في هذا الموضـوع، لَربما كـان بـالإمكـان حلّ التنـاقضِ العربيّ–العبري آنذاك، ولَكان الإســلامُ ســيتقدمُ في خُطاه بأضــعافٍ مضاعفة.

الدول القومية العربية وهيكلة إسرائيل

أحدُ المصادرِ الأخرى لأزمةِ الشرقِ الأوسط، هو تشييدُ الدولِ القوميةِ العربيةِ وإسرائيل بشكلٍ متزامن. حيث استَخدَمَت إنكلترا الشيوخَ العربَ ككبشِ فداء، عندما باشرَت بالتمشيطاتِ العسكريةِ على الإمبراطوريةِ العثمانيةِ بدءاً من مطلعِ القرنِ التاسع عشر. كما استَخدَمَت رجالَ الدينِ الأرثوذكسيين ذوي الأصولِ الإغريقيةِ في البلقان، وآزَرَت تشييدَ الدولةِ القوميةِ اليونانية؛ مُسَرّعةً بذلك من انهيارِ الإمبراطوريةِ في بلادِ البلقان. وبدأَت بنفسِ النشاطِ في شبهِ الجزيرةِ العربيةِ المتواجدةِ جنوبَ الإمبراطورية، والمتسمةِ بموقعٍ استراتيجيّ على طريقِ الهند. إذ باشرَت بدعمِ الدولَتيةِ القوميةِ العربية، مستفيدةً من مساندةِ الشيوخِ الذين يمثلون قمةَ الهرمِ لعلماءِ الدين المسلمين. وكانت لها في نفسِ الوقتِ محاولاتٌ مثيلةٌ مع زعماءِ الطرائقِ الدينيةِ (وعلى رأسِهم النقشبنديين والقادريين) المنحدرين من مدينةِ

السـليمانيةِ عن طريقِ كردسـتان أيضـاً. وأَحكَمَت رقابتَها طردياً على جنوب المملكةِ الإيرانية. وهكذا، فإنّ المرحلةَ المبتدئةَ بالتمردات، قد اسـتمرّت مع أنظمةِ الانتدابِ بعدَ الحربِ العالميةِ الأولى، لتنتهيَ إلى التشـييدِ التامّ للدولِ القوميةِ مع الحربِ العالميةِ الثانية. وتمَّت تصفيةُ الإمبراطوريةِ العثمانيةِ في تلك الأثناء، ليتكوَّنَ (أو ليَتمَّ تكوينُ) فراغٍ شـاسـعٍ في المنطقةِ حصيلةَ ذلك. وبعكسِ ما فعلَت في بلادِ الهند، لَم تستقرّ إنكلترا في المنطقةِ كقوةٍ استعماريةٍ مباشرة. لكنها في الوقتِ عينِه لَم تتركْ أيةَ قوةٍ منافسـة. فهدَفَت إلى تشـييدِ الجمهوريةِ التركيةِ وهيكلتِها بمَعِيّةِ أنظمةِ الانتدابِ العربيةِ ضـمن ذاتِ الإطار (كان المحورُ الرئيسـيُّ للنقاشـاتِ الدائرةِ في مؤتمرِ سـيواس متعلقاً بالانتدابِ الإنكليزيّ أو الأمريكيّ) وفي نفسِ التاريخ (1920). لكنّ السلوكَ الراديكاليَّ الذي اتَّبَعَه مصطفى كمـال (موقفُـه الشـبيـهُ جـداً بـالموقفِ الجمهوريّ الراديكـاليّ، الذي سـلكَه الجبليون، أي روبسـبيير ورفاقُه في الثورةِ الفرنسـية، ضـد المَلَكيةِ الدسـتوريةِ البرلمانيةِ التي كانت خطةً إنكليزية)، قد صَبَّ النتيجةَ النهـائيـةَ في مجرى الجمهوريـة. لكن، لَم يتغيرْ أيُّ

شيءٍ مضموناً. فالأنظمةُ العربيةُ تحت الانتدابِ كانت قد تحولَت بعد فترةٍ قصيرةٍ إلى دولٍ قوميةٍ مشابهة. وإطلاقُ تسمياتِ المملكةِ أو الجمهوريةِ عليها لَم يُغيّرْ من جوهرِ الدولتيةِ القوميةِ الصغرى.

يُصادِفُ تسريعُ ولادةِ إسرائيل أيضاً في هذه المرحلة. وبالإضافةِ إلى ما ذُكِرَ بشأنِ القبيلةِ اليهوديةِ في الفصولِ السابقة، علينا التبيانُ مرةً أخرى أنّ جذورَ إسرائيل تَرتكزُ على تلك القبائل وأيديولوجيتِها (الأيديولوجية اليهودية والأديانُ التوحيديةُ والقوميات). أي إنّ إسرائيل في جوهرِها نتيجةٌ طبيعيةٌ لحروبِ الدولةِ القومية، التي أينَعَت في أعوامِ 1550 في هيئةِ دولةٍ حديثةٍ على خطِّ أمستردام– لندن، واستمرّت قُرابةَ أربعةَ قرون، مُحَوّلةً أوروبا إلى حَمّاماتِ دم. ولَطالما لعبَت الميولُ الفكريةُ اليهوديةُ ورأسُ المالِ (الرأسمالية) اليهوديّ دوراً ريادياً في تشييدِ الدولةِ القومية. حيث كانت القناعةُ السائدةُ هي أنّ اليهودَ لن يتمكنوا من نيلِ حريتِهم أو من تأسيسِ دولةٍ إسرائيليةٍ يهوديةٍ على خلفيةِ المُثُلِ الصهيونيةِ للقوميةِ اليهوديةِ المتصاعدةِ مع الوقت؛ إلا بتمزيقِ أوصالِ الإمبراطورياتِ الكاثوليكيةِ

والأرثوذكسيةِ والإسلامية. وقد أَينَعَت هذه النشاطاتُ العقائديةُ الواعيةُ والمنظَّمةُ عشيةَ وأثناءَ وإبانَ الحربِ العالميةِ الأولى. ففي الأوساطِ المتمخضةِ عن بناءِ الدولةِ القوميةِ للجمهوريةِ التركيةِ الصغرى على أنقاضِ الإمبراطوريةِ العثمانية، إلى جانبِ بناءِ عددٍ جمٍّ من الدولِ القوميةِ العربيةِ الصغرى؛ قد أُعلِنَ عن الدولةِ القوميةِ اليهوديةِ إسرائيل رسمياً (1948)، والتي هدفَت إليها الأيديولوجيةُ الصهيونيةُ المقدسة. وكانت الجمهوريةُ التركيةُ أولَ دولةٍ قوميةٍ تعترفُ بها، وكأنها بذلك تؤكدُ جوهرَها من حيث كونِها إسرائيل بِدئية.

تشييدُ وإعلانُ إسرائيل ليس حدثاً اعتيادياً. فقد وُلِدَت إسرائيل كقوةٍ مهيمنةٍ نواةٍ لهيمنةِ الحداثةِ الرأسمالية، التي ملأَت فراغَ السلطةِ الناجمَ عن تحويلِ الإمبراطوريةِ العثمانيةِ والمَلَكيةِ الإيرانيةِ إلى دولٍ قوميةٍ صغرى تابعة، بعدَما كانتا آخِرَ قوتَين مهيمنتَين في المنطقة. وتشييدُ إسرائيل كقوةٍ مهيمنةٍ نواةٍ أمرٌ بالغُ الأهمية. فهذا ما مفادُه أنه سيتمُّ الاعترافُ بشرعيةِ الدولِ القوميةِ الأخرى في المنطقةِ في حالِ اعتَرَفَت هي بوجودِ إسرائيل كقوةٍ مهيمنة. وأنه في

حالِ عدمِ اعترافِها بها، فسيجري تجييرُها وإرهاقُها بالحروبِ إلى أنْ تعترفَ بها. ونظراً لأنّ الجمهوريةَ التركيةَ ومصر والأردنّ وبعضَ دولِ الخليجِ كانت أولَ مَن اعترفَ بإسرائيل، فقد اعتُرِفَ بها دولاً قوميةً شرعية، وأُدرجَت بالنظامِ القائمِ بناءً على ذلك. في حين لا تنفكُّ الحربُ دائرةً بين إسرائيل وحلفائِها من جهة، والدولِ الأخرى المتبقيةِ من الجهةِ الثانية. أما الحروبُ والاشتباكاتُ مع العربِ ضمن إطارِ القضيةِ الفلسطينية، ومع البلدانِ الإسلاميةِ الأخرى ضمن إطارِ إشكاليةِ الخليج؛ فهي على علاقةٍ كثيبةٍ بالوجودِ المهيمنِ لإسرائيل داخل المنطقة. إذ سوف تظلُّ هذه الاشتباكاتُ والمؤامراتُ والاغتيالاتُ والحروبُ متأججةً إلى حين الاعترافِ بهيمنةِ وسيادةِ إسرائيل.

من هنا، لن نستطيعَ فهمُ أسبابِ إنشاءِ اثنتَين وعشرين دولةً قوميةً عربيةً بمنوالٍ صحيح، ما لَم نفهم الهيكلةَ السياديّةَ للحداثةِ الرأسماليةِ داخل الشرقِ الأوسطِ بعينٍ صائبة. بمعنى آخر، محالٌ تحليلُ الحداثةِ الرأسمالية، التي تمّ تأسيسُها في الشرقِ الأوسط، بعينٍ سليمةٍ من منظورِ الشروحِ التاريخية، اليمينيةِ

منها واليسارية، أو الدينيةِ والمذهبية، أو الأثنيةِ والقوميةِ للنزعةِ الاستقلاليةِ لدى البورجوازيةِ الصغيرةِ ذاتِ الطابعِ الدولتيّ القوميّ. وتأسيساً على ذلك، فإنّ إدراكَ القضيةِ العربيةِ كما هي في الواقعِ القائم (مثلما الحالُ بشأنِ الإدراكِ السليمِ لقضايا الجمهوريةِ التركيةِ والجمهورياتِ والجماعاتِ التركياتيةِ الأخرى)، يتطلبُ أولاً الفهمَ الصحيحَ لموضوعِ بناءِ وتأسيسِ هيمنةِ الحداثةِ الرأسماليةِ في الشرقِ الأوسط. حيث لا يمكنُ فهمُ قضيةِ أيةِ دولةٍ أو مجتمعٍ بناءً على الذهنياتِ المعنيةِ بالتاريخِ والمجتمع، والتي تستهزئُ بالحقائقِ من قبيلِ "التشييدِ البهيّ للدولةِ القوميةِ" الفلانيةِ بمنوالٍ مجردٍ ومنفرد. بالتالي، ومثلما لا تتعلقُ القضيةُ العربيةُ بإسرائيل فقط، فإنه لا يُمكنُ اختزالُها إلى مستوى القضيةِ الفلسطينيةِ–الإسرائيليةِ فحسب. في حين أنّ أعقدَ وأولى القضايا التي تعاني منها المجتمعاتُ العربية، تنبعُ قبلَ كلّ شيءٍ من تقسيمِ العربِ إلى اثنتَين وعشرين دويلة قومية. فهذه الدولُ الاثنتان والعشرون لا تستطيعُ الذهابَ في دورِها أبعدَ من كونِها تنظيماً عميلاً جماعياً للحداثةِ الرأسمالية. ووجودُها بحَدِّ ذاتِه

يُعَدُّ الإشكاليةَ الرئيسيةَ على الإطلاقِ بالنسبةِ للشعوبِ العربيـة. بـالتـالي، فـالقضـــيـةُ العربيـةُ مرتبطـةٌ ببنـاءِ وتأسيسِ الحداثةِ الرأسماليةِ في المنطقة. ولا إشكالية جديـة إلا في هذا الإطـار، أي ارتبـاطـاً بـإســـرائيل بوصـــفِها قوةً مهيمنـةً في المنطقةِ ارتبـاطـاً بالحداثةِ الرأسمالية.

لكن، علينـا ألا نتغـافـلَ عن أنّ القوى التي شـــادَت إسرائيل هي نفسُها التي شادَت الدولَ القوميةَ العربيةَ الاثنتَين والعشـرين. بالتالي، فتجاذُباتُها وتنافُراتُها مع إســـرائيل تتســـمُ بماهيةِ التمويه. ونظراً لتشـــاطُرِها النظـامَ المهيمنَ عينَـه من حيـث المضـــمون، فـإنّ تنـاقضـــاتِها معها لن تَكونَ ذات معنى، مهما كـانت جدية، إلا إذا تجرأَت على الخروجِ من إطارِ الحداثةِ الرأســمالية. وإلا، فكيف لك أنْ تنضــوي تحت كنفِ هيمنـةِ الحداثـةِ الرأســمـاليـةِ عينِها، دون أنْ تعترفَ بإســـرائيل! إنّ الدبلوماســـيةَ المُقَنَّعةَ والزائفةَ تنبعُ بـالتحديـدِ من إنكـارِ هذه الحقيقـة. فجميعُ المقـاربـاتِ الإســـلاميةِ القوموية، التي يُرادُ إحلالُها محلَّ الحداثةِ الرأســمـاليـة، هي محضُ ريـاء؛ ســـواءٌ الإســـلامُ الراديكاليُّ منها أم الإسـلامُ المعتدل أم إسـلامُ الشـيعة.

فهذه النزعةُ الإسلاميةُ أداةٌ أيديولوجيةٌ خاصةٌ بالرأسمالية، إذ تُسَلِّطُها على البلدانِ الإسلاميةِ في الشرقِ الأوسط، ولا علاقةَ لها بالحضارةِ الإسلامية. بل هي نسخةٌ مشتقةٌ من القوميةِ المتصاعدةِ في كنفِ هيمنةِ الحداثةِ الرأسماليةِ اعتباراً من مطلع القرنِ التاسع عشر. والنزعاتُ الإسلاميةُ السياسيةُ البارزةُ في القرنَين الأخيرَين، لا تتعدى كونَها عمليةً مقَنَّعةً للهيمنةِ الرأسمالية؛ لأنها صُمِّمَت لهذا الغرض، ودُفِعَت للحِراكِ ارتباطاً بالحداثةِ الرأسمالية. وبالأساس، فعجزُها عن أداءِ دورٍ يتخطى تجذيرَ القضايا الوطنيةِ والاجتماعيةِ داخل منطقةِ الشرقِ الأوسطِ خلال القرنَين الأخيرَين، إنما يؤيّدُ هذه الحقيقة. وعليه، فهي تُشَكِّلُ العوائقَ الأيديولوجيةَ والسياسيةَ الأساسيةَ أمام الكومونالياتِ والوطنيةِ الديمقراطية. أما الإسلامُ الثقافيّ، فهو موضوعٌ مختلف. وتَبَنّي هذا الإسلامِ والدفاعُ عنه ارتباطاً بالتقاليدِ له جانبُه الثمينُ والإيجابيّ.

إذا لَم يتخطَّ تبعيتَه للحداثةِ الرأسمالية، فلن يتخلصَ الصراعُ العربيُّ–الإسرائيليُّ أو الفلسطينيُّ–الإسرائيليُّ من التشبُّهِ بصراعِ الفأرِ والقِط. فما يتجلى

في النتيجةِ هو هدرُ طاقةِ الحياةِ لدى الشعوبِ العربيةِ قاطبةً في معمعانِ هذه الاشتباكاتِ الواضحةِ النتيجةِ سلفاً، والتي تدورُ رحاها قرابةَ قرنٍ بأكملِه. ولو لَم تُفتَعَلْ هذه الاشتباكاتُ والصراعات، لَكان هناك وطنٌ عربيٌّ نظيرٌ لعشرةِ أمثالِ اليابان من حيث وارداتِه النفطيةِ فقط. أهمُّ نتيجةٍ نستخلصُها من هذا التشخيص، هي أنّ منهجيةَ الدولةِ القوميةِ في الشرقِ الأوسطِ ليست منبعَ حلٍّ للقضايا الوطنيةِ والاجتماعيةِ الأساسيةِ حسبما يُزعَم. بل إنها منبعُ تصعيدٍ وتجذيرٍ وتفاقُمٍ وعُقمِ هذه القضايا. ذلك أنّ الدولةَ القوميةَ لا تحلُّ القضايا، بل تنتجُها. بل وأبعد من ذلك، فالنظامُ نفسُه لا يقتصرُ على تأليبِ دولِ الشرقِ الأوسطِ على بعضِها بعضاً. بل إنه وسيلةٌ لتأجيجِ النزاعات بين مجتمعاتها أيضاً إلى أن تَخُورَ قواها. وحقيقةُ العراقِ تؤكدُ مصداقيةَ هذا التشخيصِ بأحسنِ صورة. لا نستطيعُ إلقاءَ الحِملِ كلياً هنا على عاتقِ الحداثةِ الرأسمالية. ذلك أنّ الأيديولوجياتِ الإسلاميةَ واليساريةَ (الاشتراكية المشيدة) والتنظيماتِ السياسيةَ البارزةَ بصفتِها تحرريةً ومناسِبةً لحل القضية، مسؤولةٌ هي أيضاً عن ذلك، بقدرِ العناصرِ الحاملةِ

للحداثةِ الرأسـماليةِ على الأقلّ (الجون تورك، الجون كُورد، الجون عَرَب، والجون فُرْس). فكيفما أنّ أيَّ أسـلوبٍ أو منهاجٍ اقترحَته على شـعوبِها منذ حوالي قرنٍ من الزمانِ لَم يسـجلْ أيَّ نجاحٍ يُذكَر، فإنها لَم تتمكنْ من لعبِ دورٍ يتعدى خدمةً بناءِ الحداثةِ الرأسمالية إقليمياً، وتوظيفَ نفسِها لهذا الغرض. ولا يمكننا إنكارُ دورِ هذه الحقائق، تأسيساً على أيديولوجياتِ الدولتيةِ القوميةِ العربيةِ والتنظيماتِ السياسيةِ أيضاً.

القضايا العربيةُ أيضاً كالقضية التركية، ليست عصيةً على الحل. إذ تدورُ مساعينا هنا لتحليلِ القضايا على محورَين رئيسيَّين: يعتمدُ المحورُ الأولُ على مضاعفةِ الحصةِ من أجهزةِ الدولةِ والمجتمعِ تحت كنفِ النظامِ القائم، وعلى افتعالِ النزاعاتِ اللازمةِ بغيةَ حصدِ النتيجةِ المرجوة. هذه هي النتيجةُ التي تطلعَت الدولُ القوميةُ العربيةُ –بما فيها منظمةُ التحريرِ الفلسطينية– للوصولِ إليها عبر الاشتباكاتِ التي جرَّبَتها طيلةَ العقودِ الخمسةِ الأخيرة. وسيُعمَلُ على إتمامِ هذا المحورِ عاجلاً أم آجلاً، عن طريقِ معاهدةٍ شبيهةٍ بمعاهدةِ كامب ديفيد المُبرَمةِ مع مصر.

لكنّ هذا الطريقَ لا يعني أكثر من زيادةِ وطأةِ القضايا الاجتماعيةِ العربية، وحَملِها بالتالي على اتِّباعِ الحلولِ الراديكالية. قد يحظى هذا الطريقُ برضـــى الدولِ القوميةِ العربيةِ الأوليغارشية، التي تُسنِدُ ظَهرَها إلى البترول. ولكنه لن يستطيعَ البتةَ تلبيةَ مطالبِ شعوبِها الاقتصاديةِ والديمقراطيةِ الأكثر عمقاً.

التناقض العربي– اليهودي

يســتحيلُ تحليلُ هذا التناقض، نظراً لإنتاجِه وتأجيجه من قِبَلِ نظامِ المدنيةِ تاريخياً والحداثةِ بالذات مرحلياً وفي التاريخِ القريب. من هنا، لا يمكن تحقيقُ الوفاقِ والمُسـالَمَةِ بين الإسـلامِ واليهودية، ما لَم يتمّ التخلصُ من الدورانِ في فلكِ السلطةِ والدولة. فما داما يُصِرّان على أنْ يَبقَيا قوةَ الســلطةِ والدولة، فكِلتا القوتَين لَن تَجِدا لوجودِهما مُستطاعاً، إلا بإفناءِ بعضِـهما البعضِ في يومِنا الراهن، مثلما كانتا تاريخياً. إذ هكذا تُشــادُ تواريخُ السـلطة. وقد اسـتمرّت الحداثةُ بهذا السـياقِ بتصـييره أكثرَ حِدّةً وتَصَـلُّباً. إذ يُطلَقُ اسـمُ الحلّ على انسـحاقِ البعضِ تحت وطأةِ الدعاماتِ الثلاثية. أي أنّ الحلَّ بلغةِ الحداثةِ ممكنٌ بـالانســحاقِ تحت وطـأةِ الدعـامـاتِ الثلاثيـةِ المُتَهَيّجـة (الرأســمـاليـة، الدولـة القوميـة، والصــنـاعويـة). وتـاريخُ القرونِ الخمســة للحداثةِ الرأسماليةِ مليءٌ بأمثلةٍ لا حصرَ لها من هكذا أنمـاطٍ من الحلول. هـذه القضــيـةُ، التي تُؤَثِّرُ على المنطقةِ سـلبياً بالأكثر وتُمَهّدُ السـبيلَ أمام مخاضــاتٍ أليمةٍ وخسـائرَ جَسـيمةٍ منذ ما يُقارِبُ قرناً من الزمن،

لا مَهرَبَ من استمرارِها بإحداثِ تداعياتٍ أكثر إفساداً، حصيلةَ المواقفِ السائدةِ حالياً.

ما مِن مثالٍ قادرٍ على عرضِ الوجهِ الدمويّ الحقيقيّ لحلولِ المدنيةِ السلطويةِ– الدولتيةِ بتاتاً، بقدرِ ما هي عليه القضيةُ العربيةُ– اليهودية. والأفجَعُ هو أنّ اليهودَ عانوا من الإبادةِ العرقيةِ "الفريدة– الواحديةِ" على يدِ قوى الحداثةِ الرأسمالية، التي لعبوا دوراً كبيراً في إنشائِها. بالفعل، نادرةٌ هي الأمثلةُ القادرةُ على كشفِ النقابِ عن ماهيةِ الحلّ، أو بالأحرى اللاحلّ النهائيّ للحداثة، بقدرِ ما هي عليه هذه الإبادةُ العرقيةُ المُدَبَّرةُ مُسبَقاً.

وعلى سبيلِ المثال، فالموسادُ هو مَن أسَّسَ تنظيمَ "حماس" بغيةَ إضعافِ "منظمةِ التحريرِ الفلسطينية" ، رغم أنه لا علاقةَ له قطعياً بالنضالِ الدائرِ في فلسطين. وعليه، فقد تسبَّبَ تنظيمُ "حماس" اليوم في إيصالِ "منظمةِ التحريرِ الفلسطينية، وبالأخصّ حركةِ "فتح" التي تُعَدُّ فصيلاً أساسياً من فصائلِ المنظمة، إلى حافةِ التصفية.

أزمة الشرق الأوسط، وحل العصرانية الديمقراطية

لا تنفكُّ أزمةُ الثقافةِ الشرقِ أوسطية وسُبُلُ النفاذِ منها وحلِّها تحافظُ على مكانتِها في الثقافةِ العالمية. ونظراً لتوقفي على الموضوعِ بإسهابٍ شاملٍ في المجلَّداتِ المعنية، فلن أكرر، بل سأكتفي فقط بالتنويهِ ولفتِ النظر. في حين إنّ الموضوعَ الذي يستلزمُ التوقفَ عنده بإمعانٍ أكثر هو ظاهرةُ السلطةِ المركزية. فالقولُ بأنّ ظاهرةَ السلطةِ تكمنُ في أساسِ الأزماتِ الاجتماعية هو تشخيصٌ علميّ. وعليه، فمن الضرورةِ صياغةُ الحلولِ أيضاً ارتباطاً بالسلطة.

لقد شَرَحنا باستفاضةٍ أنّ نظامَ المدنيةِ المركزيةِ لعبَ دوراً رئيسياً في الثقافةِ الشرقِ أوسطيةِ على طولِ فترةٍ تناهزُ الخمسةَ آلاف سنة. فالمدنيةُ المركزيةُ مرتبطةٌ بالسلطةِ المتمركزة. وبأحدِ المعاني، فإنّ المدنيةَ تسيرُ جنباً إلى جنبٍ مع تمركزِ السلطة. لذا، فالمدنيةُ المركزيةُ المُعَمِّرةُ خمسةَ آلاف عامٍ تعني أيضاً السلطةَ المتمركزةَ على مرّ الفترةِ الزمنيةِ

نفسِـــها. ومن أكثرِ المواضـــيعِ التي تناولَتها الرؤيةُ التاريخيةُ الســـائدةُ هو تَشَـــتُّتُ الســـلطةِ وتَمَركُزُها. وبتعبيرٍ آخر، فتكوينُ المركزِ المهيمنِ والأطرافِ هو الدياليكتيكُ الأساسيّ، الذي يسيرُ عليه مفهومُ التاريخِ نفسُـــه. إذ يُعادُ تشـــكيلُ القوى المهيمنةِ في أعقابِ كلِّ أزمـةٍ غـائرة. ونظراً لأنّ كلَّ نظـامٍ مهيمنٍ يتشـــكلُ اعتماداً على ســـلطةٍ جديدةٍ وتقنيةٍ إنتاجيةٍ جديدة، فإنّ تجاوزَه مع تقادُمِ هذه الســـلطةِ والتقنيةِ الإنتاجية يغدو أمراً لا بد منه. وعادةً ما تبرزُ السلطةُ وتقنياتُ الإنتاجِ الجـديـدةُ من أحشـــاءِ علاقـاتِ الأطرافِ بـالمركزِ المهيمنِ العتيق. ذلك أنّ علاقاتِ الأطرافِ المحتويةِ على تقنياتِ الســـلطةِ الأقوى وأدواتِ الإنتاجِ الأكثر عطـاءً، تتولدُ عن قوى جديدةٍ تبدأُ بـالتفوقِ على القوةِ المهيمنـةِ القديمة، بـالتزامنِ مع وقوعِ هذه الأخيرةِ في الأزماتِ حصـــيلةَ عدمِ تحديثِ نفسِـــها. وتحفلُ هذه المرحلةُ بالاشتباكات، لأنّ القوى القديمةَ لا تودُّ إفلاتَ احتكارِ السلطةِ المركزيةِ بسـهولة. في حين أنّ مركزَ القوةِ الجـديـدةِ مُرغَمٌ على الحظي بمكـانِ المركزِ القديم، ما دام يطمحُ إلى الثباتِ وتعزيزِ موطئِ قَدَمِه. وبالأصـــل، تتولدُ الأزمةُ من طابعِ النزاعِ الضـــاري

لهذا السياق. فكيفما أنّ أيَّ قوةٍ مهيمنةٍ لا تقعُ في الأزمةِ من تلقاءِ نفسِها، فلا يُمكنُ لأيةِ قوةٍ جديدةٍ أيضاً إحرازُ التطورِ دون التضادِّ مع النظامِ المهيمن. وثقافةُ الشرقِ الأوسطِ ونظامُ المدنيةِ حافلان بعددٍ جمٍّ من حوادثِ المدِّ والجزرِ هذه. فنماءُ المدنِ والطبقاتِ والدولِ وتَناثُرُها، وتأسيسُ الإماراتِ والإمبراطورياتِ ودمارُها، وصعودُ السلالاتِ وسقوطُها؛ كلُّ ذلك يتحققُ دوماً بالتأسيسِ على الأزماتِ الموجودةِ ضمن علاقاتِ المركزِ المهيمنِ– الأطراف. وإذا كنا نتطلعُ إلى قراءةِ التاريخِ بعينٍ سليمة، فإنه يتحتمُ علينا استيعابُ الدياليكتيكِ السائرِ في كلِّ هذه المراحلِ بمنوالٍ صائب.

السؤالُ المفتاحُ في الدياليكتيكِ التاريخيِّ هو: كيف تَشَكَّلَ مركزُ القوةِ المهيمنة؟ فتَشكُّلُ الهيمنةِ يقتضي أولاً تَكَوُّنَ بؤرِ القوى المحلية، والتي عادةً ما تَكُونُ إماراتٍ ريفية، أو هرمياتٍ عشائريةً وقَبَلية، أو دُوَيلاتٍ مَدينية. وإثرَ تَكوُّنِ بؤرِ القوى المحلية، تبدأُ حروبُ مضاعفةِ الحصةِ فيما بينها، على خلفيةِ فائضِ الإنتاجِ الذي ترتكزُ إليه. وحروبُ مضاعفةِ الحصةِ تُسفرُ عن رسمِ الحدود. والحدودُ بدورِها تعني

تحوُّلَ حدودِ المُلكِيةِ المتبقيةِ من أُسَرٍ وقبائلِ العصورِ المنصـــرمةِ إلى حدودِ الســلطاتِ المحلية. أي إنّ كلَّ ســلطةٍ محليةٍ تعني ســلالةً عائليةً أشــمل أو اتحاداتٍ قَبَلِيةً أوسع. وبقدرِ ما تتعاظم، فإنها تَقومُ بتوسيعِ رقعةِ حدودِها بالمِثل. وفي المحصـــلة، تتقاطعُ الحدودُ وتتضارب. لكلِّ قوةٍ حالاتٌ من التطورِ المختلّ ضمن حدودِها. وما يتســببُ في هذا الاختلالِ هو تقنياتُ الســلطةِ الجديدة (الأســلحة ووســائل المواصــلاتِ الجديدة وما شـــابه) وأدواتُ الإنتاجِ المُثمِرة. أما المُضــاعفةُ الدائمةُ للقوة، فهي الحالةُ البدائيةُ لمُراكَمةِ رأسِ المال. ذلك أنه، ومثلما يستحيلُ على رأسِ المالِ الرأســمــاليِّ الوقوفُ على قَدَمَيه بثَبات، من دونِ المُضاعفةِ الدائمةِ لمُراكَمَتِه؛ فإنّ قوى السلطةِ المحليةِ أيضـــاً تعجزُ عن الثبــاتِ من دونِ تعظيمِ قواهــا وتضـــخيمِها. وعند اكتمالِ اتســاعِ رقعةِ الحدودِ في الأصقاعِ الخاوية، يصبحُ لا مهربَ من التصادم، أي من ســياقِ الأزمة، عندما تُمســي مختلفُ القوى في مواجهةِ بعضِــها بعضــاً. وتُعزى اســتحالةُ ذلك إلى عجزِ القوى المحليةِ المتكونـةِ عن حمايـةِ قواها، من دونِ تعاظمِ فائضِ الإنتاج. ذلك أنّ التعدادَ الســكانيَّ

يبدأُ بالتضـــخم، بســـببِ تفاقمِ البيروقراطية وتكاثرِ السـلالاتِ والقبائل. وترمي السـلطةُ إلى الانتشـارِ في كـافـةِ الميـادين الاجتمـاعيـةِ الأخرى، تمـامـاً كـالخلايـا السـرطانيةِ المتكاثرة. وهذا ما ينمُّ عن حربِ الحماية، مثلمـا يُلاحَظُ في مثـالِ الخلايـا الحيـةِ المتطلعـةِ إلى حمايةِ نفسِـها. كما نَرصـدُ هذا السـياقَ بنحوٍ صـاعقٍ خلال حروبِ الســـلالاتِ ودُوَلِ المدينـةِ الســـومريةِ الأولى. كما ويستمرُّ بوضـوحٍ فاقعٍ داخل عراقِ اليوم أيضـاً. يَبدو أنه لعنةُ إينانا، إلهةُ أوروك.

ينتهي اشـــتباكُ وصِـــدامُ الســـلطاتِ المحليةِ بإنهاكِ بعضِـها بعضـاً بنحوٍ كليّ، أو بنفاذِ إحداها من الصـراعِ أو الأزمـةِ الخـانقـةِ متفوقـةً ظـافرة. ويتكونُ مركزٌ مهيمنٌ جديدٌ حول المدينـةِ أو الســـلالـةِ التي تخرجُ ظافرة. ويُعادُ ترتيبُ كافةِ بنـاها التحتيةِ والفوقية، أي تقنيـاتِ وأدواتِ الإنتـاجِ المـاديّ والبنى الأيديولوجيـةِ والسياسيةِ المعنوية. وتلجأُ الهيمنةُ الجديدةُ إلى تقديسِ وتأليهِ نفسِها. وإما أنْ تُكَيّفَ الدينَ القديمَ مع مصـالحِها أو تُصَيّرَه مذهباً، فإنها تَبسطُ جوانبَها التي تميّزُها، أو تعملُ على تكريسِ وتـأبيدِ نفسِـــها من خلالِ دينٍ أو ميثولوجيا جديدة، أي من الجانبِ الأيديولوجيّ أيضـاً.

وقد قامَ نظامُ المدنيةِ المركزيةِ في الشـــرقِ الأوســـطِ بمَركزةِ نفسِـــه، نافذاً بذلك من الأزماتِ تأسـيسـاً على هذه الآليةِ الجدليةِ طيلةَ حقبةٍ تزيدُ عن الخمســـةِ آلاف ســـنة. وكلُّ مرحلةٍ من النزاعِ والصـــراعِ قد آلَت إلى سلطةٍ مركزيةٍ متعاظمة. وبالأصل، فقد نجحَ دوماً في التحولِ إلى نظامِ مدنيةٍ مركزيةٍ نتيجةً لذلك. فالنزعةُ المركزيةُ المتصاعدةُ لَم تتحققْ فقط على حسابِ فقدانِ الســـلطاتِ المحليةِ لقواها. بل وعادةً ما تَقومُ بســـلبِ المجتمعـاتِ حقَّهـا في الإدارةِ الـذاتيـة، وبـالتـدخـلِ المستمرِّ في النُّظُمِ الديمقراطيةِ الطبيعيةِ الموجودةِ في مركزِهـا وأطرافِهـا، بـل وحتى في تلـك النُّظُمِ التي تتحلى بهـا الأُسَـــرُ والقبـائلُ الكـائنـةُ خـارجَ رقعتِهـا، وبـانتزاعِ حقِّ الإدارةِ الذاتيـةِ منهـا، وإلحـاقِهـا بذاتِهـا، مُعَزِّزةً بذلك من شـأنِ مركزِها المهيمن. بمعنى آخر، فقد تحقَّقَت السـلطةُ المهيمنةُ والسـلطاتُ المحليةُ دوماً على حسابِ حَسْرِ أو تقويضِ الإداراتِ الذاتيةِ للقبائلِ والعشـائرِ وحتى في القرى والمدنِ التي تَشـهدُ وتحيا نُظُماً كومونالياً بدائياً طبيعية.

تتحققُ السلطةُ المركزيةُ الصائرةُ مهيمنةً على حسابِ السيداتِ الديمقراطيةِ المحليةِ باستمرار. وللسلطاتِ

المهيمنةِ المُعَمِّرةِ آلاف السنين دورُها المُعَيِّنُ في إصابةِ الروحِ والذهنيةِ الديمقراطيةِ بالوهنِ البليغِ ضمن ثقافةِ الشرقِ الأوسط. في حين مابرحَت ميولُ الأمةِ الديمقراطيةِ قويةً في أوروبا، نظراً لارتكازِ ثقافةِ السلطةِ إلى تاريخٍ قريب. أما في الشرقِ الأوسط، ونظراً لغيابِ فرصةِ الاقتدارِ الكوموناليّ البدائيّ، فإنّ التياراتِ الدينيةَ والمذهبيةَ المعارضةَ المتنامية، تَعكسُ تقاليدَ ديمقراطيةً منحرفةً ومزوَّرة. كلُّ حركةٍ مناوئةٍ للسلطةِ هي حركةٌ ديمقراطيةٌ في جوهرِها.

يفضي انزياحُ التقاليدِ المهيمنةِ إلى أوروبا الغربيةِ بدءاً من القرنِ السادس عشر إلى اكتسابِ الأزمةِ السياسيةِ والاقتصاديةِ السائدةِ طابعاً نظامياً داخل الشرقِ الأوسط. ومقابل تراجُعِ الهيمنةِ الإسلاميةِ ضمن الإمبراطوريةِ العثمانيةِ اعتباراً من أواخرِ ذاك القرن، تباشرُ السلطةُ المهيمنةُ في أوروبا بالصعود. ينبغي تصَوُّرُ السلطةِ المهيمنةِ كنظامٍ قائمٍ بذاتِه. فبينما تعاني السقوطَ والأزمةَ في منطقةٍ ما وخلال قرنٍ ما، فإنها بالمقابل تشهدُ صعوداً في منطقةٍ أخرى وخلال قرنٍ آخر، وتزدادُ مركزيةً وعالميةً مع مُضِيّ الوقت.

وهكذا، فالقرنان التاسع عشر والعشرون من أكثر القرونِ التي شَهِدَت النزعةَ المركزيةَ والعولمةَ ضمن النظامِ المهيمن. أما الشرقُ الأوسط، الذي تصاعدَت فيه هيمنةُ إنكلترا وأمريكا بالأغلب خلال القرنَين الأخيرَين، فهو بمثابةِ ثقافةِ الأطرافِ التي مرَّت بأزمةٍ سحيقة. فإثرَ تَبعثُرِ الهيمنةِ العثمانية، ازدادَت حِدّةُ الأزمةِ في ثقافةِ السلطةِ المهيمنةِ المركزيةِ الممتدةِ لآلافِ السنين.

يُدارُ نظامُ السلطةِ المهيمنة، الذي تمثُّله إنكلترا وأمريكا، من قِبَلِ الدولِ القوميةِ المُشادةِ والمتصاعدةِ طردياً خلال القرونِ الأربعةِ الأخيرة. يجبُ معرفةُ طبيعةِ الدولِ القوميةِ بأفضلِ صورة. فتَعبيرا الدولةِ المستقلةِ أو شبهِ المستقلة، اللذان أَسقَطَتهما أيديولوجيةُ البورجوازيةِ الصغيرةِ على السلطة، لا يذهبان في دورِهما أبعدَ من طمسِ حقيقةِ السلطة، ولا يوضحان حقيقةَ الدولةِ القومية. نخصُّ بالذِّكرِ مثل هذه التفاسيرِ البورجوازيةِ الصغيرةِ بشأنِ الدولِ القوميةِ المُشادةِ في الشرقِ الأوسطِ على يدِ القوى المهيمنة، والتي تنفعُ في مُواراةِ قضايا الدولةِ والديمقراطيةِ وتجريدِها من النظامِ الرأسماليّ. من هنا، يتعينُ الإدراكُ جيداً

أنه لإنكلترا هدفَين أساسيَّين بشأنِ الدولِ القومية، التي رادَت عمليةَ إنشـــائِها في أوروبا ثم في عمومِ أرجاءِ العالَم، وشـــيَّدَتها في ظلِّ هيمنتِها. أولُهما؛ تقســـيمُ وتحجيمُ الدولِ الكبرى والإمبراطورياتِ التي كانت حجرَ عثرةٍ على دربِ هيمنتِها، وإخراجُها بالتالي من كونِها عائقاً. ثانيهما؛ إخراجُ تقاليدِ الأمةِ الديمقراطيةِ المتكونةِ أثناء الخروجِ من العصـــورِ الوســـطى من كونِها عائقاً على دربِ صـــعودِ الرأســـمالية. وإنجاحُ كِلا الهدفَين ســـيؤدي في النهايةِ إلى تأســـيسِ الهيمنةِ الرأســـمالية. هكذا، فإنّ زمامَ احتكارِ الدولةِ القوميةِ المهيمنةِ في يدِ إنكلترا وأمريكا الأنكلوسَـــكســـونيتَين طيلـة القرونِ الأربعـة الأخيرة. وعليـه، لا مفرّ من تحجيمِ جميعِ الدولِ القوميـةِ الأخرى، إلى أنْ تتوافقَ وتتحدَ مع مصـــالحِ الدولةِ القوميةِ المهيمنة. فكلُّ نظامٍ مهيمنٍ يستلزمُ ذلك. وهذا ما حصلَ طيلةَ التاريخ. وقد رُتِّبَ فرزُ الدولةِ بمنوالٍ نظاميٍّ أكثر، في عهدِ الهيمنةِ الرأســـمالية. لذا، فإنّ طرحَ الآراءِ الزاعمةِ بإمكانيةِ وجودِ الدولِ المســـتقلةِ تماماً عن النظامِ الســـائدِ في العالم، هو محضُ غطرســـةٍ بورجوازيةٍ صـــغيرة، إنْ لَم يَكُنْ عن قصـــد. إذ لا محلَّ لظاهرةِ الدولةِ المســـتقلةِ

في كافةِ الأنظمةِ المهيمنةِ السائدةِ على مرّ الأعوامِ الخمسة آلاف الأخيرة. بمعنى آخر، فالحديثُ عن الدولِ المستقلة، أو التكلمُ عن تأسيسٍ مزاجيٍّ للدول، أو عن السيرورةِ المستقلةِ لوجودِ الدولِ في كنفِ هيمنةِ نظامٍ (كالرأسمالية) مشحونٍ بالعنفِ والإمبرياليةِ حتى أقصاه؛ هو محضُ سفسطةٍ وهراء.

لماذا يشعرُ النظامُ الرأسماليُّ بالحاجةِ إلى الدولةِ القوميةِ المهيمنة؟ واضحٌ أنّ السببَ يكمنُ في استحالةِ تأمينِ سيرورةِ النظامِ بأيّ شكلٍ آخر للدولة. حيث لا تستطيعُ الرأسماليةُ أنْ تصعدَ على درجاتِ النظامِ المهيمن، من دونِ بعثرةِ وتشتيتِ الإمبراطورياتِ عموماً، ومن دون القضاءِ على الجمهورياتِ الديمقراطيةِ المحتشدةِ في المدنِ أثناء الخروجِ من العصرِ الوسيطِ خصوصاً، وبالتالي من دونِ سدِّ الطريقِ أمام التحولِ الوطنيّ الديمقراطيّ. كما إنه محالٌ على الرأسماليةِ صونُ وجودِها والرقيُّ به، من دونِ إعادةِ ترتيبِ السلطةِ في هيئةِ الدولةِ القومية. لقد أناطَت هيمنةُ إنكلترا الشرقَ الأوسطَ بدورٍ استراتيجيّ، نظراً لتواجدِه على خطِّ السيادةِ الممتدةِ حتى الهندِ بصورةٍ خاصة. ووضعَت تكاملَ النظامِ

ووحدتَه نُصــبَ العين، عندما أَحكَمَت قبضــتَها على المنطقـةِ تدريجياً بعدَ عهدِ نـابليون. ولهذا الغرضِ حَجَّمَت الإمبراطوريتَين الإســبـانيـةَ والفرنســيـة، وزرعَت سداً أمام نزولِ الإمبراطوريةِ الروسيةِ نحو الجنوب، وحـافظَـت على الإمبراطوريـةِ العثمـانيـةِ كمنطقةٍ عـازلـةٍ طيلـةَ فترةِ انتفاعِها منهـا. وبعقدِها التحالُفَ مع الهيمنةِ الألمانيةِ المتصـاعدة، فقد أقحَمَتها في طورِ التجزؤِ والانقســام، بالغةً مرامَها منها مع الحربِ العالميةِ الأولى. وعليه، فجميعُ الدولِ القوميةِ المُشـادةُ بعد ذلك التاريخ في منطقةِ الشـرقِ الأوسـط، تحملُ مُهرَ إنكلترا ثم أمريكا بصفتِها حليفاً استراتيجياً لهمـا. لـذا، مـا كـان للـدولِ القوميـةِ بـأكملِهـا –وعلى رأسِـــهـا الجمهوريـة التركيـة– أنْ تُؤَمِّنَ ســيرورةَ وجودِها، من دونِ رضـــا الدولةِ القوميةِ المركزية. تتجلى مصـــداقيـةُ هذه الحقيقةِ في انهيارِ روســيا الاتحاديةِ بعد سـبعةِ عقودٍ على تأسـيسِـها، وفي كونِ الصين لا تنفكُّ تمضي على دربِ الرأسمالية. ووجودُ بعضِ التناقضـــاتِ في البداية، كتلك المُعاشـــةِ في ســنواتِ تأسـيسِ الجمهوريةِ التركيةِ مثلاً، ما كان له أنْ يُعَرقلَ المُضِـــيَّ صـــوبَ النتيجةِ في هذا المنحى.

حيث يستحيلُ على نظامٍ يتميزُ بإرثٍ مهيمنٍ متراكمٍ يناهزُ عمرُه الأربعةَ قرون، أنْ يتخلى عنه بهذه السهولة، أو أنْ يُشاطرَه مع دولٍ قوميةٍ أخرى تحت مُسمَّى الدولةِ المستقلة. فمشاطرةُ الهيمنةِ مخالِفةٌ لمنطقِ النظامِ القائم. بل تؤدي إلى نشوبِ الحرب، فينتصرُ طرفٌ ويستأثرُ بالهيمنة، أو يتولدُ عنها نظامٌ جديدٌ أكثر إنتاجاً ولا تطالُه قوةُ الهيمنةِ القديمة، فيثابرُ على وجودِه ضمن وحدةٍ جداليةٍ متكاملة، سواءٌ بالحروبِ الدفاعيةِ أم بالوفاق. أما تفضيلُ الرأسماليةِ وتَصَوُّرُ الاستقلالِ خارجَ نطاقِ نظامِها، فلا يدلُّ سوى على خداعِ الذاتِ أو التعجرفِ والغطرسة.

إذن، والحالُ هذه، من الواقعيّ محاكمةُ الدولِ القوميةِ المُشادةِ في قلبِ ثقافةِ الشرقِ الأوسطِ على أنها المؤسساتُ العميلةُ الأكثر تركيزاً للدولةِ القوميةِ المهيمنة. فمثلاً، لا يمكنُ شرحُ وجودِ اثنتَين وعشرين دولةً قوميةً عربيةً صغيرة، إلا تأسيساً على مصالحِ الدولةِ القوميةِ المهيمنة. وما من شرحٍ آخر له على الإطلاق. فوجودُ الجمهوريةِ التركيةِ كتَرِكَةٍ عثمانية، لَم يُعتَرَفْ به إلا بعد القبول بها كدولةٍ قوميةٍ صغيرة. وما كان لها أنْ تتواجدَ بأيّ شكلٍ آخر. ومثلما الحالُ

عموماً، فإنّ الدولَ القوميةَ في الشرقِ الأوسطِ أيضاً هي وسائل لتجذيرِ الأزمة، وليس للنفاذِ منها. ويصبُّ هدفُها في تمكينِ الاستقرارِ العالميّ للدولةِ القوميةِ المهيمنة. وهذا ما يُعَولِمُ أزمةَ الرأسماليةِ في نهايةِ المآل. كما تعاني الدولُ القوميةُ الشرقُ أوسطيةِ من التناقضِ بصورةٍ دائمة، نظراً لعدمِ كونِها أدواتٍ تقتاتُ على ثقافةِ المنطقة. حيث تُضيفُ العناصرَ النابعةَ من اغترابِها إلى أزمةِ السلطةِ التقليديةِ التي تعانيها. وبالتالي، تنقطعُ كلياً عن الواقعِ الثقافيّ لمجتمعاتِ المنطقة. وتغدو هذه المؤسساتُ العميلةُ بلا جدوى مع مرورِ الوقت، لعجزها عن حلّ أيٍّ من القضايا الاجتماعية. ورغم نجاحِ الدولِ القوميةِ في المنطقةِ في شرعنةِ وجودِها إلى حدٍّ ما عن طريقِ رأسماليةِ الدولةِ في مستهلّ عهدِ الرأسمالية، إلا إنها اختنقَت خلال فترةٍ وجيزة تحت وطأةِ القضايا الاجتماعية. وهكذا، لَم تَعُدْ مناوِئةً للديمقراطيةِ فحسب، بل وباتت مضادةً للمجتمعيةِ أيضاً. ذلك أنّ ولادةَ الدولِ القوميةِ كانت على خلفيةِ التضادّ مع الأمةِ الديمقراطيةِ كضرورةٍ من ضروراتِ منطقِها. ويتحولُ هذا التضادُّ في فترةٍ متأخرةٍ إلى تضادٍّ مع

المجتمعية، ويؤولُ بالبيئةِ إلى حافةِ الانهيار. بمقدورِنا استيعابُ واقعِها بنحوٍ أفضل، من خلالِ تناوُلِ أوضاعِها في يومِنا الراهن.

ولدى تقييمِنا للوضعِ الأخيرِ للدولةِ القوميةِ في المنطقة حيالَ المستجداتِ المحتَمَلة، فبإمكانِنا تبيانُ ما يلي:

لقد أمسَت الدولةُ القوميةُ العربيةُ منذ أمَدٍ بعيد تناقضاً رئيسياً يستقطبُ حتى غيظَ شعوبِها وحنقتَها الشديدة. حيث إنّ الدولةَ القوميةَ العراقية، التي تَبدو وكأنها الأقوى، هي بحالتِها الراهنةِ بمنزلةِ مقبرةِ الدولةِ القومية. فمثلما لا يمكنُ تأسيسُ دولةٍ جديدةٍ مكان الدولةِ القديمةِ المنهارة، فإنّ احتمالَ انقسامِها إلى ثلاثِ دولٍ قوميةٍ سيُزيدُ من حِدّةِ الإشكاليات، منتقلاً بالاشتباكاتِ إلى أبعادٍ تصلُ حدَّ التطهيرِ العرقيّ. إذ يَلوحُ أنّ الدولَ القوميةَ الثلاث: أي العربيةَ الشيعيةَ والعربيةَ السنيةَ والكردية، ستَكُونُ شاهدَ عيانٍ على أكثرِ المشاهدِ دمويةً في القرنِ الحادي والعشرين. ولدى إمعانِ النظرِ في الوضعِ القائم، ومقارنتِه بمجزرةِ حلبجة المُعاشةِ في الماضي القريب، بالإضافةِ إلى المجازرِ الأثنيةِ والمذهبيةِ الأخرى؛

فسيُدرَكُ بنحوٍ أفضل مدى فظاعةِ الاشتباكاتِ الدولتيةِ القوميةِ المستقبلية. ما نودُّ ذِكرُه هنا هو حاضرٌ ومستقبلٌ شبيهان إلى حدٍّ بعيدٍ بأحداثِ إفناءِ دولِ المدينةِ بعضَها بعضاً في التاريخِ السومريّ. بمعنى آخر، لن يَكُونَ خطأً اعتبارُ الحالِ الراهنةِ والمستقبلِ القريبِ لجميعِ الدولِ القوميةِ العربيةِ، بدءاً من المغربِ إلى اليمن، ومن السودانِ إلى سوريا ولبنان، على أنهما لا ولن يختلفا عمّا هو عليه عراقُ اليوم. وعلى الرغمِ من صِراعِها ظاهرياً مع إسرائيل، إلا إنها مضموناً تُعَزِّزُ وجودَ إسرائيل وتُنعِشُها موضوعياً. حيث إنّ وجودَها جميعاً ممكنٌ عبر هيمنةِ إسرائيل. ولَربما كانت الدولُ القوميةُ العربيةُ أكثرَ مَن هو بحاجةٍ ماسةٍ إلى إسرائيل.

تُعَدُّ النزعةُ الإسلاميةُ السياسية، بصفتِها قوميةً سائدةً في العالَمِ العربيّ، مشحونةً بالإشكالياتِ التي تضاهي ما هي عليه القوميةُ العلمانيةُ ودولتيتُها القوميةُ بدرجاتٍ كبيرة. هذه القومياتُ المعتمِدةُ على استغلالِ الإسلامِ الثقافيّ لخدمتِها، لن تذهبَ في دورِها أبعد من التحولِ إلى حركةٍ فاشيةٍ متأخرة. بل حتى إنّ عجزَها عن تخطي دورِ التنظيمِ الاستفزازيّ

البارافانيّ المُسَـــخَّر كلياً لخدمةِ الدولِ القومية (مثلما لوحِظَ في مثالِ تنظيمِ القاعدة)، أضحى واقعاً مفروغاً منه. وعليه، فالدولُ القوميةُ العربية، القديمةُ منها أو الجديدةُ المُرادُ تشـــييدُها، لَم ولن تتعدى دورَ حَفّارِ القبور، فيما يتعلقُ بالحياةِ الاجتماعيةِ والتقاليدِ الإســـلاميةِ على الســـواء. أما المُكَوّنان الآخران للرأســـمالية (نزعةُ الربحِ المفرطِ ومؤســـســـاتُ الصـناعوية)، فليسا في حالٍ أفضـل مما عليه الدولةُ القومية. فالربحُ والصـــناعويةُ المرتكزان إلى النفطِ والعمار، هما من أكبرِ مصادرِ الإشكالياتِ المستقبلية. فعندما ينتهي النفط، وبوجودِ المدنِ المتعاظمةِ كالوَرَم؛ قد يغدو المستقبلُ المنظورُ أَشبَهَ بيومِ المحشرِ الحقيقيّ بالنسبةِ إلى العرب.

فالشـــعوبُ العربية تعاني من قضـــايا اقتصـــاديةٍ وديمقراطيةٍ متراكمةٍ كالجبالِ الشـــاهقةِ على مرّ التاريخ. دعكَ جانباً من أنْ تقومَ الدولُ القوميةُ العربيـة، التي غدَت قمراً يدورُ في فلكِ الحداثةِ الرأسـمالية، بحلّ تلك القضـايا؛ بل إنها لا تودُّ التلفظَّ حتى باسمِ الحلّ. وقد ضاعفَت من حِدَّتِها باستمرار، وعَمِلَت على التواري خلف الصـــراعاتِ الدينيةِ

والمذهبيةِ الزائفةِ والمُصـــطَنعةِ على الدوام. بحيث انتقلَت بالقضـــايا العالقةِ إلى طَورٍ بات لا مفرّ فيه من الانحلالِ والتبعثرِ والتوجهِ صـــوبِ الاشـــتباكِ حتى الرمقِ الأخيرِ مثلما يُشـــاهَدُ في مثـالِ العراق، أو المطالبةِ دون بُدٍّ بالحلولِ الاقتصـــاديةِ والاجتماعيةِ والثقافيةِ والوطنيةِ الديمقراطيةِ الجذرية.

لا يُمكنُ الحديثُ عن المحورِ الرئيســيّ الثاني في حلّ القضـــايا العربيـة، إلا على خلفيـةِ تجـاوُزِ الحـداثـةِ الرأســـماليـة. إننـا نتحـدثُ عن الانقطـاعِ عن النظـامِ القـائم. إذ يتحتمُ المعرفـة يقينـاً أنـه يَصـــعـبُ على الراديكاليةِ الإسلاميةِ أو الإسلامِ السياسـيّ أنْ يُشَكِّلا حداثةً بديلة. حيث ليس باسـتطاعةِ الإسـلامِ أنْ يلعبَ دورَه كثقافة، إلا في ظلّ حياةٍ تَسودُها عصرانيةٌ بديلةٌ للحداثةِ الرأسـمالية. وأقوى وأصـحُّ خيارٍ للشـعوبِ العربية، هو براديغما العصـــرانيةِ الملائمةِ للحقائقِ والوقائعِ التاريخيةِ والاجتماعيةِ لشـــعوبِ الشـــرقِ الأوســـطِ جمعاء. والعصـــرانيـةُ البـديلـةُ من أجلِ الشـــعوب، هي العصـــرانيةُ الديمقراطيةُ التي لَطالما كافحَت ضـــد الحداثةِ الرأســـمالية، والتي تتألفُ من

الأمةِ الديمقراطيةِ ومن مجموعِ الحركاتِ الاشتراكيةِ والأيكولوجيةِ والفامينيةِ والثقافية.

تتعلقُ حزمةُ القضايا، التي تحتلُّ المرتبةَ الثانيةَ ارتباطاً بالقضايا العربية، بوجودِ إسرائيل. فنظرةُ النزعاتِ القوميةِ والإسلاميةِ والدولتيةِ القوميةِ العربيةِ حيالَ إسرائيل، قد أُطلِقَت بتوجيهٍ من هيمنةِ الأيديولوجيا اليهوديةِ–الإسرائيليةِ بالتحديد، بحيث تدورُ ضمن الحدودِ المرسومةِ من قِبَلِ هذه الأيديولوجيا ودولتِها. ولدى البقاءِ في كنفِ نفسِ الحداثة، فلن تتَعَدَّ كونَها ألعوبةً بيَدِ الهيمنةِ الإسرائيلية ذات التعداد السكانيّ القليل. كما لن تتخلصَ إسرائيلُ بذاتِ نفسِها من التحولِ إلى أسيرٍ للحداثةِ الرأسماليةِ التي ابتَكَرَتها بذاتِ يَدَيها. ولن تتقاعسَ إسرائيلُ قطعياً عن حمايةِ نفسِها ارتكازاً إلى تَفَوُّقِها في حقلِ السلاحِ التقنيّ، بما في ذلك الذّرّة؛ في حالِ شعَرَت بوجودِ القوى المتأهبةِ حولَها لخنقِها في كلّ لحظةٍ وإغراقِها في عرضِ البحرِ العربيّ الواسع. بناءً عليه، إما أنه على إسرائيل أنْ تخلقَ التوازنَ مع دولٍ قوميةٍ شرقِ أوسطيةٍ متسالمةٍ معها في ظلّ هيمنتِها هي، وقد تَبَدّى للمَلأِ مدى صعوبةِ ذلك انطلاقاً من الأسبابِ التي

حاولنا سردَها. أو أنْ تضعَ تجاوُزَ الحداثةِ الرأسمالية نُصبَ عينَيها، إنْ كانت تودُّ الخلاصَ من حالةِ الأَسْرِ للنظامِ الذي أَوجَدَته. وتُعتَبَرُ العصرانيةُ الديمقراطيةُ خياراً يُشَكِّلُ طريقَ الحلِّ المستدامِ والوطيدِ ضمن معمعةِ الشرقِ الأوسط. ليس لأجلِ القضيةِ اليهوديةِ فحسب، بل ولأجلِ قضيةِ دولةِ إسرائيل المُحاطةِ بالوحوشِ القوميةِ والدينيةِ المتشددة، التي خلقَتها بكِلتا يدَيها.

إنّ التفكيرَ باليهوديةِ ارتباطاً بالرأسمالية والحداثة والدولة القومية فقط يبقى ناقصاً وخاطئاً. إذ كان لها تأثيرُها المهم على العصرانية الديمقراطية أيضاً. حيث تَواجَدَ جناحٌ يهوديٌّ قويٌّ ينادي بالعصرانيةِ الديمقراطيةِ والحضارةِ الديمقراطية على مر التاريخ، حتى وإنْ لَم يَكُن بقدرِ الجناح السلطوي–الدولتي (المَلَكِيّة اليهودية ودولة إسرائيل). إذ لَطالما فَرَضَت اليهوديةُ الفقيرة، التي تتميزُ أواصرُها القَبَليةُ بالهشاشة، حضورَها في السياق التاريخي. فبدءاً من اسماعيل ابنِ سيدِنا إبراهيم من جاريتِه هاجر ووصولاً إلى يوسف الذي أُوتِيَ به عبداً إلى مصر، ومن ماريام أخت موسى إلى مريم أُمِّ عيسى، ومن

هؤلاء وصـــولاً إلى عددٍ وفيرٍ من الأنبياء والكُتّاب والمتنورين والفوضـــويين الاجتماعيين والفامينيين والفلاسفة والعلماء وإلى جانبِ كلِّ شعبِهم الكادح في يومنا؛ فجميعُهم يُمَثِّلون الوجهَ الآخَرَ لليهودية. حيث أَنجَزوا الاختراعـات والاكتشـــافـات والنظريـات والثورات والمأثورات الفنية العظيمة ضـــمن ســياقِ النضـــال في ســبيل العصـــرانيـة والحضـــارة الـديمقراطيتَين. أي أنّ اليهودَ لَم يَهـدِروا قواهم الأيديولوجية والمادية دائماً كرمى لعينِ الاحتكارات فحســـب. بل بذلوا جهوداً وأنجزوا نجاحاتٍ مهمةً للغاية في ســبيل عالَمٍ أكثر إشـــراقاً وعدالةً وحريةً وديمقراطية. فأيّةُ حركةٍ نَبَوِيّةٍ أو تضـــامُنٍ أخَويٍّ بين المحرومين يمكننا تصـــوُّرُها من دون اليهود؟ وأيّةُ حركةٍ طوباويةٍ أو اشتراكيةٍ أو أنارشيةٍ أو فامينيةٍ أو أيكولوجيـةٍ يمكننـا تصـــوُّرُهـا من دون اليهود؟ من الصـعبِ جداً تَصَـوُّرُ المدارس الفلسـفية أو الحركات العلمية أو الفنية أو المذاهب الدينية من دون اليهود. تُرى، ومن دون اليهودية أو اليهود، كَم كان بالإمكان تطويرُ الاشـتراكية تجاه الرأسـمالية، أو الأممية تجاه الـدولـة القوميـة، أو الكومونـاليـة تجـاه الليبراليـة، أو

الفامينية تجاه الجنسوية الاجتماعية، أو الأيكولوجية– الاقتصادية تجاه الصناعوية، أو النزعة العلمانية تجاه الدِّينَوية، أو النسبية تجاه الكونية؟

واضـــحٌ جلياً أنّ اليهوديةَ مهمةٌ بالنســـبة لكِلا عالَمَي الحداثـة. وقد حـافظَ اليهودُ على أهميتهم هذه خلال فصـــول التاريخ المهمة وفي حاضـــرنا. ورغم ذلك، فالقضـــيةُ اليهوديةُ لا تَبرَحُ محـافظـةً على وجودها تاريخياً وحاضراً على السواء.

أودُّ تكرارَ جملةٍ لكارل ماركس في ختامِ الموضـــوع، حيث قال: "إذا كانت البروليتاريا تريدُ إنقاذَ نفســـها، فعليها الحِراكُ إدراكاً منها باســـتحالةِ تحقيقِ ذلك دون إنقـاذِ العـالَم أجمع". وأنـا بـدوري أقول: إذا كـانـت اليهوديةُ تريدُ إنقاذَ نفســـها، فعليها اســـتخدام قوتها الاســـتراتيجية الأيديولوجية والمادية تأســـيســـاً على إدراكها باســـتحالةِ تحقيقِ ذلك دون إنقاذِ العالَم أجمع. والعصرانيةُ الديمقراطية تأتي في صدارةِ ذلك.

بل ينبغي على اليهودِ تحقيقَ التقاءٍ مبدئيٍّ مُجَدَّداً مع الثقافةِ الديمقراطيةِ الشرقِ أوسطية. فإسرائيلُ كدولةٍ

قوميةٍ ستظَلُّ في معمعانِ الحربِ دوماً ضمن جيوسياسةٍ شرقِ أوسطيةٍ مبنيةٍ على الدولةِ القومية. ذلك أنّ إطفاءَ النارِ بالنارِ غيرُ ممكن. فرؤيتُها أنّ قوةَ هيمنةِ الحداثةِ الرأسماليةِ تُسانِدُها وتُؤازِرُها، لا تكفي أيضاً لأجلِ حلٍّ جذريّ، رغم أنها تَمنحُها الأمانَ والثقة. إذ أنه ما مِن نظامٍ باستطاعته تمكين الأمانِ والأمنِ المُستَتِبّ، ما لَم يتخَطَّ الحداثةَ الرأسمالية.

من دونِ حلّ القضيةِ اليهوديةِ عموماً والإسرائيليةِ خصيصاً، لن يَكُونَ بمُستطاعِها حلّ قضاياها الاجتماعية، لا في الشرقِ الأوسطِ ولا العالَم. ما مِن مثالٍ تعليميّ وناجعٍ بقدرِ المثالِ الإسرائيليّ– الفلسطينيّ، بصددِ كونِ كافةِ المواقفِ ذات التوجيهاتِ الملتفّةِ حول الدولةِ القوميةِ تتسمُ بمزايا زيادةِ وطأةِ القضية، وليس حلّها. فقد أُريقَت دماءٌ كثيرة وبُذِّرَت أموالٌ طائلة في الحربِ الإسرائيليةِ– الفلسطينية. ولَم يَبقَ وراء كلّ ذلك سوى إرث من كومةِ قضايا مستفحلةٍ بات النفاذُ منها أصعب بكثير. ما قد أَفلَسَ في المثالِ الإسرائيليّ– الفلسطينيّ هو الحداثةُ الرأسماليةُ وبراديغماها الدولتيةُ القومية.

التوتراتُ والصراعاتُ والحروبُ الكثيفةُ التي شَهِدَها الشرقُ الأوسط، تَجعَلُ تَحَوُّلَ الحداثةِ ضرورةً حتمية. إذ يستحيلُ تجاوُز القضايا الوطنيةِ والاجتماعيةِ المتفاقمة، ما لَم يُحَقَّقْ تَحَوُّلُ الحداثة. بل إنّ الصراعَ العربيَّ– الإسرائيليَّ لوحدِه كافٍ للتشديد على ضرورةِ تَحَوُّلِ الحداثة. ولَئِنْ كان النظامُ السائدُ قاصراً عن حلِّ القضايا الأولية، فما يَلزَمُ عمله هو تفكيكُ وهدمُ النظام. والعصرانيةُ الديمقراطيةُ تَبسطُ بديلَ هذا الانهيارِ والانحلال.

على ثقافةِ الشرقِ الأوسطِ أنْ تُدركَ أثناء تحديثِها لذاتِها أنّ السبيلَ إلى ذلك يَمُرُّ من ثورةِ الحقيقةِ التي هي ثورةٌ ذهنيةٌ وثورةُ نمطِ الحياة. إنها ثورةُ الخلاصِ من الهيمنةِ الأيديولوجيةِ للحداثةِ الرأسماليةِ ومن نمطِ حياتِها. هذا ويجب عدم المبالاةِ بعلماءِ الدينِ والشوفينيين العِرقيين الزائفين المتشبثين بالتقاليد. فهم لا يُحاربون الحداثةَ الرأسمالية، بل يطمَعون في حصةٍ زهيدة مقابل أن يَكونوا حُرّاساً أوفياء للنظامِ القائم. لذا، يستحيلُ التفكيرُ قطعياً في أنّ أمثالَ هؤلاء يكافحون في سبيلِ الحقيقة. علماً أنهم ليسوا مهزومين روحياً وحسب تجاه الحداثة، بل وهم في وضعِ التَّمَلُّقِ

والتَّزلُّفِ أيضـــاً. ولَئِنْ كانت الحركاتُ اليســـاريةُ والفامينيةُ والأيكولوجيةُ والثقافيةُ القديمةُ تطمحُ إلى مناهَضـــةِ الحداثةِ بمنوالٍ مبدئيّ، فهي مُلزَمةٌ بمعرفةِ كيفيةِ خوضِ حربِ الحقيقةِ ضمن كُلّيّاتيتِها، وإسقاطِها على أنماطِ حياتِها أيضاً.

تَحظى حربُ الحقيقةِ بالمعنى وتُحرزُ النجاح، كلما دارَت رحاها في كافةِ مجالاتِ الحياة، وفي جميعِ الميادين الاجتماعية، في الوحداتِ والمُكَوّناتِ الاقتصـــاديةِ والأيكولوجيةِ الكومونالية، والمدنِ الديمقراطية، والأماكنِ المناطقيةِ والإقليميةِ والوطنيةِ وما وراء الوطنية. لا يُمكِنُ خوض حربِ الحقيقة، دون معرفةِ العيشِ كالرُّسُلِ والحواريين البارزين في مطلعِ فتراتِ ولادةِ الأديان، ودون التهافتِ على الحقيقة. وحتى لو تمَّ خوضُـــها دون ذلك، فنجاحُها مستحيل. إنّ الشرقَ الأوسطَ في مَسيسِ الحاجةِ إلى حِكمةِ الإلهاتِ المُســتَحدَثات، وإلى أمثالِ موســـى وعيسى ومحمد، وأمثالِ القديس بولص وماني ووَيس القَرَني ومنصور الحلاّج والسهروردي ويونس أَمره وبرونو. ذلك أنّه من غيرِ الممكنِ إنجاح ثورةِ الحقيقة، دون التحلي بالإرثِ المُســتَحدَثِ للقدامى

الأوائل، والذي لَم يأكلْ عليه الدهرُ أو يَشرب. فالثوراتُ والثوريون لا يَموتون، إنما يُثبِتون أنّ الحياةَ ممكنةٌ فقط بتَبَنّي ميراثِ هؤلاء. وثورةُ الشرقِ الأوسطِ هي ثورةُ توحيدِ الفكرِ والقولِ والعمل. وهي جدُّ غنيةٍ من هذه الناحية. والعصرانيةُ الديمقراطيةُ ستُقَدِّمُ مساهماتِها وتؤدي دورَها التاريخيّ، بإضافةِ انتقاداتِها بشأنِ المدنيةِ والحداثةِ الرأسماليةِ إلى هذه الثقافة.

ينبغي على فردِ الحضارةِ الديمقراطيةِ أنْ يَحيا ضمن تكامُلِ ووحدةِ كفاحِ الفكرِ– القول– العملِ الدؤوبِ إزاءَ فُرسانِ المَحشرِ الثلاثِ للحداثةِ الرأسمالية (الرأسمالية، الصناعوية، والدولتية القومية). وبالمِثل، عليه خوض كفاحِ حياةِ الفكر–القول– العملِ المتواصلِ مع مَلائكةِ الخلاصِ للعصرانيةِ الديمقراطية (المجتمع الاقتصاديّ، المجتمع الأيكولوجيّ، المجتمع الديمقراطيّ). وما لَم يَفعلْ ذلك، فلا يُمكِنُه تحقيق كينونتِه أو إنشاء ذاتِه كقائدٍ للحقيقة. كما لَن يَكُونَ القائدَ (المُرشِدَ) المُنجِزَ للعدالةِ والحريةِ وعالَمِ الديمقراطية، ما لَم يُواظِبْ على وحدةِ وتكامُلِ الكفاحِ والحياةِ داخل مُكَوّناتِ الكوموناتِ

الاجتماعيةِ ومُكَوّناتِ الأكاديمياتِ بالقدرِ عينِه. لن تَكُونَ انتقاداتُ الكتبِ المقدسةِ والإلهاتِ الحكيماتِ ذات قيمة، إلا في حالِ توجيهِها رداً على تَحويلِها إلى أداةٍ بِيَدِ المدنيةِ والحداثةِ المهيمنتَين. وما يتبقى منها، إنما هو ميراثُ حياتِنا الذي لَم يتقادم، وهويتُنا المجتمعية. ومُناضِلُ الحقيقةِ في العصرِ الديمقراطيّ، هو ذاك الذي يَنقشُ هذه الهويةَ ويرسخُها في شخصيتِه، ويَحيا إرثَ الحياةِ ذاك ويُحييه بِحُرّية.